دور الحكومة في التخفيف من الاثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على مشكلتي الفقر والبطالة (برنامج الاسر المنتجة/وزارة التنمية الاجتماعية)

دراسة حالة

جامعة الزيتونة الاردنية
كلية الاداب
د.هيا علي فلاح المصالحه

مقدمة :

تعرض الاقتصاد الاردني الى ازمة اقتصادية خانقه خلال عقد الثمانينات، التي نجمت عن أزمة نقدية ممثله بوقف المساعدات الخارجية ووقف حوالات المغتربين الاردنيين في الخارج ، وانعكس ذلك على اغراق الاردن بمديونية خارجية كبيره والتي اثرت على انهيار الدينارالاردني وسعر صرفه ،الذي فقد ما يقارب نصف قيمته الشرائية خالقا اجواء من التردي الاقتصادي والاجتماعي .

وكبادرة للوصول الى الحلول الممكنة لتفادي انهيار الدينار الاردني اتخذت الحكومة الاردنية حينها قرارا برفع الاسعار والتي وصلت الى ارقاما فلكية لبعض السلع الاساسية وفرض ضرائب جديدة اثقلت كاهل المواطنين فخلقت بسياستها ردة فعل شعبية رافضة للسياسات الاقتصادية والحكومية .

ومنذ تلك الفتره أي بعد مرور عقدين ظهرت العديد من البرامج والاجراءات لمعالجة هذا الوضع الاقتصادي المتردي فظهر برنامج التصحيح الاقتصادي بين اعوام 1992- 1998 حيث استهدف معالجة الاختلالات الناجمة عن الأزمة الاقتصادية التي برزت بعد انهيار سعر صرف الدينار الأردني أمام العملات الأجنبية، ومن أهدافه تخفيض عجز الحساب الجاري من 10.4% من الناتج المحلي الإجمالي عام 1991 الى ان يتم احتواؤه عام 1998 والنتيجة ان العجز حافظ على مستوياته المرتفعة عام 1998 وفي عام 2008 تجاوز المعدلات التي كانت قبل البرنامج حيث وصل الى 12.1% ، من الناتج المحلي الإجمالي، أما عجز الميزان التجاري الذي استهدفه البرنامج كان يشكل 21,7% من الناتج المحلي الإجمالي عام 1991 فقد تبنى البرنامج تخفيضه إلى 2,6% عام1998 كانت النتيجة إن النسبة ارتفعت إلى 25,5% عام 1998 ووصل إلى حوالي35% عام 2008 ،وكذلك عجز الموازنة حيث تبنى البرنامج تخفيض العجز من17,8% من الناتج المحلي الإجمالي عام 1991 إلى 2,5% عام 1998، والنتيجة ان العجز ما زال يحافظ على مستوياته المرتفعة وقدر بحوالي 10% خلال عام 2009، وإذا كانت أرقام عجز الموازنة توحي بتحسن نسبي، فالتراجع ناجم عن تحميل الفئات الشعبية أعباء إضافية، بزيادة العبء الضريبي على المواطنين، بدليل ارتفاع الإيرادات الضريبية بمعدلات قياسية وصلت الى حوالي 700%، منذ عام 1991 فقد ارتفعت الايرادات الضريبية من 401,5مليون دينار الى2758 مليون دينار عام 2008، او رفع الدعم عن مختلف المواد الغذائية والضرورية، بحجة توصيل الدعم لمستحقيه إلى أن اختفى معظم أشكال الدعم.(النابلسي،1994)

كما ان الاتجاه نحو الخصخصة لم يسهم في التخفيف من الارتفاع في مستويات الفقر ومعدلات البطالة فبقيت في حالة الارتفاع المستمر.

وبشكل عام نستطيع القول بأن القطاع الخاص والقطاع الحكومي عاجز عن حل مشكلة البطالة لذلك لا بد من الاتجاه نحو تأسيس الاعمال والمشاريع الخاصة التي من شأنها ان توفر فرص عمل للافراد العاطلين والمتعطلين عن العمل .

وقد ظهر العديد من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية التي اخذت على عاتقها التصدي للآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على مشكلتي الفقر والبطالة كوزارة التخطيط ووزارة التنمية الاجتماعية وزارة الزراعة ، وصندوق الزكاة ، ووزارة الاوقاف والمقدسات الاسلامية ومؤسسة الاقراض الزراعي ، ومؤسسة اموال الايتام ، وكذلك الجمعيات الخيرية والمنظمات الدولية ، بالاضافة الى صناديق الاقراض والبنوك المختلفة .(شتيوي واخرون،2009)

مشكلة الدراسة :

في ضوء ماسبق ونتيجة لظهور ا لعديد من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية التي اخذت على عاتقها لتخفيف من الاثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على الازمة الاقتصادية ، من خلال المبادرات الاجتماعية والمشاريع الهادفة فقد كان من ابرز هذه المبادرات مبادرة وزارة التنمية الاجتماعية في برنامج الاسر المنتجة .

ومن هنا تسعى هذه الدراسة الى تحليل مشاريع هذا البرنامج والوقوف على واقعها وخصائصها ، وكذلك المعوقات والمشكلات التي تعاني منها ومحاولة تحليل اثارها .

الدراسات السابقة

- دراسة الحوامد،(2009)بعنوان "المشاريع الصغيرة وتمكين المرأه"حيث اشارت الدراسة الى ان لهذه المشاريع دور واضح في تمكين الاسر الفقيرة وبذلك فهي تعمل على تمكين المرأه وتساهم بالحد من الاثار المترتبة على مشكلتي الفقر والبطالة،كما أظهرت النتائج الى ان 85%من افراد عينة الدراسة اكدن على ان عملهن ادى الى زيادة الاحترام والتقدير لهن من قبل افراد اسرهن،كما استطاعت هذه المشاريع أن تساهم بشكل كبير في تحقيق الكفاية للحاجات الاساسية،وتحسين مستوى المعيشة لكافةافراد الاسر.(الحوامده،2009)

-دراسه الشناق،بركات(2008)بعنوان (برنامج الاس المنتجة الممول من وزارة التنمبة الاجتماعية:دراسة تقويمية للمشاريع في محافظة اربد)حيث توصلت الدراسة الى ان هذه المشاريع كانت قادرة وبدرجه

متوسطة قي الحد من فقر الاسر المستفيدة من حيث تحسين مستوى المعيشة من خلال زيادة دخل الاسرة،ومكنتها من تحقيق مستوى الكفايه للحاجات الاساسية والضرورية وان 85%من هذة المشاريع قائمة ومستمرة،وكذلك أظهرت الدراسة ان الصعوبات والمشاكل التي تعترض طريق هذه المشاريع تكمن في صعوبة العثور على كفلاء،قلة المخصصات،عدم توفر خبرة عند موظفي الوزارة في الميدان وضعف برنامج المتابعة من قبلهم بالاضافه الى ضعف التسويق.(الشناق،2008)

-دراسة قرعوش(2008)بعنوان"مشاريع التشغيل ودورها في تحقيق التنمية الاجتماعية" ،حيث توصلت الدراسة الى ان مشاريع التشغيل تلعب دورا في الحد من الاثار المترتبة على مشكلتي الفقر والبطالة،كما ان مانسبتة (092,6%) من افراد العينة المستفيدين من هذه المشاريع حسنت المستوى المعيشي لاسرهم بدرجة متوسطه واعلى،كما استطاعت هذه المشاريع من تأمين فرصة عمل للمستفيدين منها دون غيره،كما وانها عززت مبدأالاعتماد على النفس وخاصه عند فئة الشباب.(قرعوش،2008)

دراسة الخمايسه،مراد(2012)بعنوان "دور برنامج تعزيز الانتاجية التابع لوزارة التنمية الاجتماعية في تمكين الاسر الفقيرة"(دراسة ميدانية على عدد من الاسر المستفيدة في محافظة اربد)

حيث هدفت هذه الدراسةالى التعرف على مدى تحقيق هذا البرنامج لهدفه والمتعلق في تمكين الاسر الفقيرة،كما هدفت الى التعرف على خصائص الاسر المستفيدة من هذا البرنامج.

وقد توصلت الدراسة الى النتائج التالية:

-ان هذا البرنامج مكن الاسر المستفيدة منة بدرجة متوسطة،حيث ساهمت هذه المشاريع بتحسين مستوى حياتهم من خلال وجود مصدر دخل ثابت لهم ادى الى تحقيق مستوى الكفاية للحاجات الاساسية،ولكن لم تسهم هذة المشاريع بشكل كبير في توفير اكثر من فرصة عمل واحدة،او بتمكين الاسرة من الادخار الشهري.

-بينت الدراسة ان درجة التمكين مرتفعة حيث بينت الدراسة بأن هذة المشاريع ساهمت في التقليل من الاعتماد على الصدقة والاحسان،وحول المستفيدين منها الى اشخاص منتجين،كما عمل هذا البرنامج على زيادة تقدير الذات للمنتفعين بسبب زيادة مكانتهم الاجتماعية واحترام الاخرين لهم والتواصل معهم.

-عزز هذا البرنامج من قدرة المنتفعين منة وبناء قدرتهم التي انعكست على مستوى الكفاءة لديهم،وحفز روح الابداع والبادرة لديهم.

-كشفت الدراسة بان هذة المشاريع ومخرجاتها مكن المنتفعين منها من تعليم ابنائهم.

-كما توصلت الدراسة بان هناك صعوبات تواجه المشاريع تمثلت بقلة رأس المال ،عدم الخبرة،عدم الكفاءة،ضعف المتابعة من قبل وزارة التنمية الاجتماعية،عدم الحصول على تدريب سابق في كيفية ادارة المشروع وكذلك صعوبة التسويق.

برنامج الاسر المنتجة :

لقد بدأ العمل بهذا البرنامج في وزارة التنمية الاجتماعية عام 1985 حيث تم تحويل هذا البرنامج من الموازنة العامة للدولة ومن مصادر اخرى داعمه.

وقد انبثقت فكرة برنامج الاسر المنتجة الذي انشأ بموجب تعليمات الاسر المنتجة الصادر بموجب نظام التنظيم وادارة الوزارة رقم 20 لسنة 1997 ، وتم تعديل التعليمات بتاريخ 2008/5/12 لتوسيع قاعة المستفيدين من هذا البرنامج نظراً للظروف الاقتصادية وقد اعدت وزارة التنمية الاجتماعية استراتيجياتها المبينة على تحقيق كرامة الانسان وسد حاجاته الاساسية من مأكل وملبس ومشرب وصحة ومأوى ، والمساهمة في توفير العمل لكل من هو قادر على العمل وذلك انسجاماً مع تعاليم الاسلام وجوهره ، حيث ان الملكية المطلقة لله سبحانه وتعالى وان الانسان بصورته الفردية او الدولة بصورتها الاعتبارية ماهي الا قائمة على تنفيذ صاحب الملك الاصلي وهو الله سبحانه وتعالى .(تقرير مديرية تعزيز الانتاجية /وزارة التنمية الاجتماعية،2013)

اما اهداف هذا البرنامج فتمثل في :

1. رفع مستوى دخل الاسرة وتحسين معيشتها وتحقيق الرفاه الاجتماعي لها.
2. المساهمة في التخفيف من مشكلتي الفقر والبطالة.
3. تمكين الأسر ذات الدخل المتدني من رفع قدرتها الانتاجية والاعتماد على ذاتها من خلال تلك المشاريع.
4. استغلال الامكانات المتاحة والقدرات الذاتية للمجتمع وإيجاد فرص عمل منتجة داخل المجتمعات المحلية.
5. توسيع قاعدة المستفيدين من خدمات مشاريع الاسر المنتجة من خلال تأهيل أسر جديدة.

شروط الانتفاع من برنامج الاسر المنتجة :

1.ان لا يزيد دخل الاسرة عن 350 دينار شهرياً ، ويستثنى من ذلك الاسرة التي لديها شخص ذو اعاقة او اكثر ، او يزيد عدد افرادها عن خمسة أفراد ، او لدى احد افرادها حالة مرضية تتطلب مصاريف زائدة او دائمة ومثبتة بتقارير طبية من اللجان المركزية ، على ان لا يتجاوز

دخل الاسرة في هذه الحالة عن خمسمائة دينار، وان لا يزيد دخل الاسرة المكونة من فرد عن 150 دينار.

2. ان يكون احد افراد الاسرة متفرغاً لادارة المشروع.

3. توفر القدرة والرغبة لدى الاسرة او احد افرادها في ادارة المشروع ، وتعطى الاولوية للاسرة ذات الخبرة في المجالات المهنية .

4. تعطى الاولوية للاسر التي ترأسها (امراة) ، ارملة ، مطلقة ، واسر المسنون ، والاسر التي يتواجد فيها اشخاص ذو اعاقة والاسر التي اطفالها معرضين للانحراف ، وكذلك الاسرة المنتفعة من صندوق المعونة الوطنية .(تقرير مديرية تعزيز الانتاجية/وزارة التنمية الاجتماعية،(2013)

مزايا البرنامج :

1. عدم وجود فوائد ربوية وهذا بدوره دافع للكثير للاقبال عليه لان ذلك يتماشى مع تعاليم الدين الاسلامي الحنيف.
2. هامش الخسارة والمخاطرة فيه قليل لانه بالاصل قرض ذو قيمة غير مرتفعة.
3. الاقساط المترتبة على المقترض اقساط بسيطة وميسره.
4. دافع للمرأة للاقبال عليه ، حيث تدير مشروعها وهي داخل اسرتها وتستغل كافة الطاقات البشرية داخل الاسرة.

أسباب فشل ونجاح المشاريع

من خلال مراجعة التقارير المقدمة من مديريات التنمية الاجتماعية المعنية تبين بأن اسباب نجاح هذه المشاريع يتمثل في:(تقرير كل من مديرية التنمية الاجتماعية"عمان الشرقية،اربد،الطفيلة"،2013)

-الرغبة الاكيدة عند الاسرة المؤهلة بإقامة المشوع ومتابعتة.

-الادارة الجيدة للمشروع.

-ملائمة المشروع المقام مع طبيعة المنطقة.

-المتابعة الدورية للمشاريع من قبل وزارة التنمية الاجتماعية.

أمـــا اســـباب فشـــل المشـــاريع فيتمثـــل فـــي: (تقريـــر مـــديريات التنميـــة الاجتماعيـــة"عمـــان الشرقية،الطفيلة،اربد"،2013)

-سوء الادارة.

-وفاة المؤهل.

-التصـــرف بمخصصـــات المشـــروع لاغـــراض اخـــرى نتيجـــة لجهـــل المؤهـــل ،اولظروفـــة الماديـــة الصعبة،ممايترتب علية أعباء مالية اضافية تزيد من المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها الاسرة.

-عدم ملائمة المشروع لطبيعة المنطقة المقام عليها المشروع.

-ضعف الخبرة وعدم حصول المؤهل على تدريب في ادارة المشروع.

-ضعف رأس مال المشروع.

-الكوارث الطبيعية.

وهـــذة الاســـباب جـــاءت متفقـــة مـــع كـــل مـــن دراســـة الخمايســـة(2012) ودراســـة الشـــناق(2007) ودراسةالحايك(2007) ودراسة الزوايدة(2001).

العقبات التي تواجه البرنامج :(تقرير مديرية تعزيز الانتاجية،2013)

1. قلـة المخصصـات الماليـة المتـوفرة لتنفيـذ البرنـامج بالشـكل المطلـوب قياسـاً بالحاجـة الكبيرة لـه في المجتمعات المحلية ، ممايترتب عليه مايلي :

- عدم شمول عدد من المناطق الاقل حظا بهذه المشاريع
- تنفيذ المشاريع بمبالغ منخفضة نسبيا

2. وجود نقص بالكوادر اللازمة للاشراف على البرنامج .
3. وجود نقص بالسيارات اللازمة لتنفيذ ومتابعة المشاريع .

المنهجية :

تـم اسـتخدام المـنهج الوصـفي وذلـك بالحصـول على قاعـدة البيانـات المتعلقـة ببرنـامج الاسـر المنتجـة التـابع لمديريـــة تعزيـــز الانتاجيـــة/وزارة التنميـــة الاجتماعيـــة للفتـــرة الزمنيـــة 2004-2011 وتحليلهـــا ولتقـــيم فشـــل ونجـــاح هـــذه المشـــاريع فقـــد تـــم اخـــذ عينـــة عشـــوائية مـــن ثـــلاث محافظـــات تمثـــل ثـــلاث اقـــاليم (الوسط،الشمال،الجنوب) وهي (محافظة الطفيلة،محافظة اربد،محافظة الكرك).

التحليل الاحصائي

جدول رقم(1)

توزيع المستفيدين من برنامج الاسر المنتجة حسب مبلغ القرض

المبلغ	*التكرار*	*النسبة المئوية*
اقل من الف دينار	562	29,5
1500-1001	444	23,3
2000-1501	581	30,5
4000-2001	315	16,6
المجموع	*1902*	100

تشير البيانات الواردة في الجدول رقم(1) والذي يتضمن قيمة المبالغ والحدود العليا ضمن مايوفرة برنامج دعم المشروعات ان الحد الاعلى لهذة المبالغ وصل الى 4000دينار بينما وصل الحد الادنى الى أقل من 1000دينار.

وتشير البيانات الى عددالمستفيدين حيث شكلت نسبة من حدود المبالغ لدعم المشروعات اقل من 1000دينار مانسبتة (29,5%) من العددالكلي ،وبلغت نسبة الحاصلين على مبالغ لدعم المشروعات من(1501-2000) دينار مانسبتة(30,5%) من المجموع الكلي للمشاريع والبالغ (1902)،أما الفئة مابين(1001-1500) فقد بلغت نسنتهم(23,3%) من العدد الكلي للمشاريع،وبلغت نسبة الحاصلين على مبلغ(2001-4000) (16,6%) من العدد الكلي للمشاريع من برامج دعم المشروعات، ويمكن ان يعزى ذلك الى طبيعة المهن المرتبطة برأسمال برنامج دعم المشروعات غير الربحية،ويمكن ان نفسر ذلك الى رغبة الافراد بهذة المهن التي رأسمالها بسيط يتراوح مابين(أقل من 1000-2000)حيث ان هذه المشاريع تتطلب مهارات بسيطة وكذلك يترتب قسط بسيط على المقترض ويكون هامش الخسارة قليل.

جدول رقم(2)

توزيع المستفيدين حسب نوع المشروع

نوع المشروع	التكرار	النسبة المئوية
لوازم بناء	*50*	2,6
محلات تجارية	*30*	1,6
ادوات صحية،منزلية,كهربائية,تكيف وتبريد	*47*	2,5
مخبز	*7*	4
مشاغل وورش صناعية	*165*	8,7
مطعم،كفتيريا،عصائر،لحوم مجمدة	*88*	4،6
اتصالات،خلويات،اكسسوارات ،بطاقات	*88*	4،6
أبقار،ابقار	*512*	26,9
احذية,ملابس،برادي،تنجيد,درا ي كلين	*157*	8،3
اجبان والبان	*20*	1,1
بيع قطع وصيانة اجهزة كميوتر،بيع وتركيب ستلايت	*64*	3,4
بقالة وتجارة منزلية	*609*	32
صالون	*65*	3,4
المجموع	*1902*	100

تشير البيانات الواردة في الجدول رقم(2) والمتضمن جملة من المهن الحرة للذكور والاناث ان عدد المستفيدين من برامج دعم المشروعات بلغ عددهم 1902،حيث تنوعت مشروعات المستفيدين من مهن صناعية وتجارية وزراعية ومهن حرة اخرى،وبين الجدول ان مهن بقالة وتجارة منزلية

حصلت على التراتب الاول وبنسبة (32%)حيث بلغ عدد المستفيدين (609)،وجاءت المهن الزراعية والحيوانية التراتب الثاني وبنسبة(28%)حيث بلغ عدد المستفيدين (532) ،وجاءت المهن الصناعية والورش والمشاغل التراتب الثالث وبنسبة(8,7%) وبلغ عدد المستفيدين (165)،ثم جاءت معارض بيع الالبسة والتنجيد بالتراتب الرابع وكانت نسبة المستفيدين(8,3%) وبلغ عدد المستفيدين (157)، بينما وصلت نسبة المستفيدين من برامج دعم المشروعات لمهن وتجارة بيع العصائر واللحوم والاتصالات والاكسسوارات بالتراتب الخامس وبنسبة(4,6%) وعددهم (88) مستفيدامن برامج دعم المشروعات،كما اظهرت النتائج ان مهنة خباز جاءت بالتراتب السادس وبنسبة(4%) وعددهم (70) مستفيدا،بينما أظهرت البيانات ان مهن بيع قطع وصيانة الاجهزة وتركيب الستالايت وبيعها ومهنة حلاق بالترتب السابع وبنسبة(3,4%) وعددهم (64) مستفيدا،كما تشير البيانات الى ان مهنة بيع لوازم البناء استفاد منها مانسبتة(2,6%) وعددهم (50) مستفيدا،وجاءت بعدها تجارة بيع الادوات الصحية والمنزلية والكهربائية حيث بلغت نسبتهم(2,5%) وعددهم (47)،ووصلت نسبة المستفيدين من برامج دعم المشروعات للمهن التجارية مانسبتة(1,5%) وعددهم(30) مستفيدا.

مما سبق نجد ان المشروعات البسيطة والتي لاتحتاج الى مهارة عالية سجلت أعلى نسبة لصالح التجارة المنزلية والبقالة اذ بلغت النسبة(32%) وبلغ عدد المستفيدين(609)مستفيدا،حيث ان هذه المشروعات يمكن ادارتها داخل المنزل وهذا يوفر الوقت والجهد والمال،وجاء بالدرجة الثانية المشروعات والتربية الحيوانية حيث بلغت النسبة(28%) وعدد المستفيدين(532) اسرة وقد نعزي ذلك الى ان طبيعة المنطقة زراعية وخصوصا في المناطق البعيدة عن مركز العاصمة.

جدول رقم(3)

توزيع افراد العينة حسب نجاح او فشل المشروع

المديرية	*عدد المشاريع المنفذة*	*عدد المشاريع الناجحة*	عدد المشاريع الفاشلة
مديرية عمان الشرقية/اقليم الوسط	*250*	*150*	100
مديرية التنمية الاجتماعيةاربد/اقليم الشمال	*50*	*40*	10
مديرية التنمية الاجتماعية الطفيلة/اقليم الجنوب	*59*	*45*	14
المجموع	*359*	*235*	124

***تقارير مديريات التنمية الاجتماعية(مديرية عمان الشرقية،مديرية الطفيلة،مديريةاربد)،2013.**

يبين الجدول رقم(2) عدد المشاريع الكلية في ثلاث مديريات للتنمية الاجتماعية هي مديرية التنمية الاجتماعية /عمان الشرقية(اقليم الوسط)،مديريةاربد للتنمية الاجتماعية(اقليم الشمال)،مديرية الطفيلة للتنمية الاجتماعية(اقليم الجنوب)،وعدد المشاريع الناجحة والمشاريع الفاشلة منها حيث توصلت النتائج الى ان عدد المشاريع الاجمالي في مديرية عمان الشرقية بلغ (250)مشروع اي منسبتة من المشاريع الكلية()،اما عدد المشاريع الكلي في مديرية التنمية الاجتماعية اربد فقد بلغ(50)مشروعا اي مانسبتة()من المشاريع الكلية ، نلاحظ من الجدول اعلاة ان عدد المشاريع يتناسب مع الكثافة السكانية والرقعة الجغرافية حيث كانت كانت نسبة المشاريع الممنوحة لديرية عمان الشرقية هي الاعلى وذلك لاتساع هذة المنطقة حيث تضم لواء الجيزة،سحاب،القويسمة،الاشرفية،تلتها مديرية الطفيلة تم مديرية اربد،ونجد ان عدد المشاريع الفاشلة الاكبر كان في مديرية عمان الشرقية وقد يعزى ذلك الى هذة المنطق وما يتبع لها قريبة من مركز العاصمة حيث النشاط الاقتصادي في أو أوجة حيث البدائل متوفرة،أما في كل من مديرية التنمية الاجتماعية اربد والطفيلة فنج ان عدد المشاريع الناجحة مرتفع وقد يعزى ذلك الى اهتمام المستفيدين ورغبتهم في العمل نتيجة لبعدهم عن مركز العاصمة وعدم توفر البدائل.

جدول رقم(4)

توزيع المستفيدين حسب الاقاليم

الاقليم	التكرار	النسبةالمئوية
اقليم الوسط	564	29,7
اقليم الجنوب	691	36,3
اقليم الشمال	647	34
المجموع	1902	100

تشير البيانات الوارده في الجدول رقم(4) الى أن نسبة المستفيدين من برامج دعم المشروعات غير الربحية كانت الأعلى في اقليم الجنوب عنها في اقليمي الوسط والشمال حيث بلغت نسبة المستفيدين من هذا البرنامج الى

3ر36% وبعدد بلغ 691 في حين وصلت نسبة المستفيدين من برامج دعم المشروعات غير الربحية في اقليم الشمال الى 34% وبلغ عددهم 647 ، وفي اقليم الوسط كانت نسبة المستفيدين من هذه البرامج 7ر29 وعددهم 564 من اصل وصل عدد اجمالي المستفيدين 1902 . ويمكن ان يعزى سبب المستفيدين الأكثر في اقليم الجنوب الى ارتفاع نسبة العاطلين عن العمل في هذا الاقليم ، نظراً لانعدام المشروعات الانتاجية في هذا الاقليم لابتعاده عن مركز العاصمة .

جدول رقم(5)

توزيع المستفيدين حسب السنوات(2003-2011)

السنة	عدد المشاريع المنفذة	النسبة المئوية
2003	277	14,6
2004	126	6,6
2005	184	9,7
2006	220	11,6
2007	210	11
2008	196	10,3
2009	180	9,5
2010	165	8,7
2011	344	18,1
المجموع	1902	100

تشير البيانات المعروضه من هذا الجدول الى تفاوت واضح وتدني مستوى الدعم لبرامج المشروعات غير الربحية ، حيث يبني الجدول ان نسبة المستفيدين خلال عام 2003 كانت نسبتهم 6ر14 وعددهم 277 من اصل 1902 ، وانخفض دعم برامج المشروعات غير الربحية خلال اعوام 2004 و 2005 و 2008 و 2007 و 2008 و 2009 و 2010 ، وبنسبة متفاوته بلغت على التوالي 6ر6 الى 7ر8 ، ثم ارتفعت في عام 2011 ، ووصلت نسبة المستفيدين 1ر18 وعددهم 244، وبتجاهل عدد المشاريع لعامي(2003و2011) نجد ان عدد المشاريع متقاربة ولكنها تعتمد بالدرجة الاولى على الاقساط المسددة من المستفيدين بحسب ماتشير الية البيانات الواردة في الجدول رقم(6).

جدول رقم(6)

مصادر تمويل برنامج الاسر المنتجة

مصدر التمويل	التكرار	النسبة المئوية
منح وزارة التخطيط/برنامج التحول الاقتصادي والاجتماعي	243	12,8
الموازنة العامة	597	31,4
الاقساط المستردة	1062	55,8
المجموع	1902	100

ونلاحظ من الجدول رقم(6) ان مصادر البرنامج انحصرت في ثلاث مصادر تمثلت في اولا: منح وزارة التخطيط(برنامج التحول الاقتصادي) اذ بلغت نسبة الدعم المقدم عن طريقها 8ر12% من مجموع المشاريع المدعومة لعدد من المشاريع بلغ 243 مشروعا ، في حين ساهمت مخصصات الموازنة العامة في دعم المشروعات وبرامجها ضعفي مساهمة ودعم برنامج التحول الاقتصادي والاجتماعي حيث بلغ الدعم المقدم للمستفيدين من برامج دعم المشروعات من الموازنة العامة مانسبته 31,4% ولعدد من المشاريع بلغ 597 مشروعا ، وبنسبة تراكمية وصلت الى 2ر40% ، في حين مشكلات الاقساط المستردة من المستفيدين وتقديمها لمستفيدين اخرين جدد مانسبه 8ر55% ولعدد من المشاريع بلغ 1062 مشروعا ،وعلية نلاحظ ان دعم هذا البرنامج انحصر في الجهات الرسمية والاقسط المستردة التي هي بالاصل من جهات رسمية ،ولم يكن هناك اي دعم من جهات خاصة،وهذا يعكس ضعف الوعي عند هذا القطاع،اذ ان هذا القطاع في حال دعمه لهذا البرنامج فسيزيد من فرص تحقيق الربح لديهم نتيجة لاستفادة الاسر من العائد المادي للمشاريع حيث سيتوفر لدى هذه الاسر فائض مالي سيتم توجيهة لشراء الخدمات والمنتجات التي ينتجها القطاع الخاص مما يترتب عليه زيادة الطلب على المنتج وبالتالي زيادة الانتاج الذي يؤدي الى زيادة الربح.

جدول رقم(7)

توزيع المستفيدين حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	*1547*	81,3
انثى	*355*	18,7
المجموع	*1902*	100

نلاحظ من خلال البيانات المعروضه في جدول رقم(7) ان نسبة المستفيدين من برامج دعم المشروعات كانت للذكور والتي شكلت اربعة اضعاف من المستفيدن من برنامج دعم المشروعات للاناث وبنسبة وصلت الى 3ر4 حيث بلغ عدد المستفيدين 1547 وبنسبة وصلت الى 3ر81 من المجموع الكلي والبالغ 1902 في حين بلغ عدد الاناث المستفيدات من برامج دعم المشروعات 355 وبنسبة وصلت الى 7ر18 . ويمكن ان يعزى ذلك الى رغبة الذكور في التوجه الى المشروعات الحرة او الخاصة ، كما يمكن ان يعزى ذلك الى ان الذكور هم من يتحملون المسؤوليات الاقتصادية والاجتماعية في الظاهر اكثر من الاناث،ولكن في حقيقة الامر قد نجد إن المرأة في هذه الحالة تساهم بدرجة عالية في ادارة المشروع ولكن مشاركتها هذه غير معلنة. وأيضا تعكس لنا البيانات الواردة في الجدول أعلاه بأنة على الرغم من ان نسبة الاناث المستفيدات من هذا البرنامج اقل من نسبة الذكور،الا ان هذه النسبة تعكس التغيرات الايجابية التي حصلت في طريقة التفكير لدى المرأة في المجتمع الاردني،حيث اصبحت قادرة على اتخاذ القرار فيما يتعلق باستقلاليتها الاقتصادية وإيمانها بقدرتها على ادارة المشروع وتسديد الالتزامات المترتبة عليها وبالتالي تحسين مستوى حياتها وحياة أقرادها.

جدول رقم(8)

توزيع المستفيدين حسب الاقساط الشهرية المترتبة عليهم

جدول القسط :

القسط الشهري	*التكرار*	النسبة المئوية
أقل من 20 دينار	*583*	30,7
21-40 دينار	*1004*	52,8
41-80 دينار	*315*	16,6
المجموع	*1902*	100

من خلال البيانات الواردة في جدول رقم(8) والمتعلقة بقيمة القسط الشهري المترتبة على المستفيدن من برنامج دعم المشروعات والبالغ عددهم 1902 حيث تفاوتت قيمة القسط لهؤلاء المستفدين مابين 20 دينار فأقل و 80 دينار كحد اعلى ، حيث بلغت نسبة المستفيدين من برنامج دعم المشروعات وبقسط اقل من 20 دينار 7ر30 وبتردد او تكرار بلغ 583 وبنسبة الصلاحية لهذا القسط 7ر30 في حين بلغ عدد المستفيدين من دعم مسروعات وبقسط تتراوح مابين 40 -21 ديناراً بلغت نسبتهم 8ر52 وبتكرار بلغ 1004 حيث استنفاد ما نسبته 8ر52 من

صلاحية القسط وبنسبة تراكمية بلغت 4ر83 . في حين وصلت الاستفادة الى من هم مابين قسط يتراوح 80ر-44 6ر16 ويتكرار بلغ 315 ، حيث كانت نسبة الصلاحية 6ر16 وبنسبة تراكمية بلغت 5ر155.

وبذلك نجد ان النسبة الاكبر سجلت لصالح فئة(21-40) دينار.وبالرجوع الى الجدول رقم(1) يتبين لنا ان اكبر نسبة مئوية سجلت لصالح المقترضين للمبالغ التي تتراوح مابين(1501-2000) وبذلك نلاحظ ان قيمة القسط الشهري تتناسب تناسبا طرديا مع قيمة القرص فكلما زادت قيمة القرض زادت قيمة القسط الشهري،وهذا ايضا يعكس اقبال المقترض على القرض ذو القيمة المتوسطة حتى يستطيع تسديد القسط الشهري المترتب عليه.

نتائج الدراسة

من خلال تحليل النتائج فقد توصلت الدراسة للنتائج التالية :

1. عمل هذا البرنامج على تمكين المرأة اقتصاديا واجتماعيا من خلال المشاركة الفاعلة للمرأة مما ادى الى تعزيز مكانتها الاجتماعية واستغلالها الاقتصادي الذي انعكس على قدرتها على اتخاذ القرار داخل الاسرة
2. عمل هذا البرنامج على تعزيز دورها التربوي في مجال تدرب ابناءها على المساهمة في الانتاج وتعزيز قيم العمل لديهم
3. عمل هذا البرنامج على اقرار نظام الفرصة بدلا من انتظار الحصة من خلال الاستغلال الامثل للموارد
4. عزز هذا البرنامج ما يسمى مبدأ بالكفاءة وهي (زيادة الانتاجية للعنصر الانتاجي وتطوير المهارات) لدى العالمين في المشروع ، وكذلك مبدأ الكفاية (تغطية الاحتياجات الاساسية للاسرة من الموجود وتوزيع الموارد بشكل جيد على الافراد)
5. عندما يعمل افراد الاسرة وخصوصاً المرأة في مشروع ذاتي قيقرر سعر المنتج بعيدا عن تكلفة الاجرة والمصاريف المترتبة و الخروج من المنزل يقلل من كلفة الانتاج ويعزز التوسع وزيادة الطلب على السلع (كلما قل السعر زاد الطلب)
6. تستطيع المرأة تحديداً ان تدير مشروعها داخل الاسرة وتقوم بكافة المهام المناطة بها بكل سهولة ويسر دون عناء الخروج من المنزل لان واجبات المرأة تتسع باتساع الحياة كلها
7. المشاريع بسيطة ولاتحتاج لمهارات متقدمة
8. لا توجد مشاريع رياديه ابداعية وتمحورت حول المشاريع التقليدية ، وهذا يعكس عدم وجود تدريب وتهيئة للافراد العاطلين عن العمل
9. هناك ضعف بالمتابعة من قبل وزارة التنمية الاجتماعية على المشاريع وقد يعود ذلك لعدم وجود امكانات كافية كالمواصلات والتدريب ونظام الحوافز.

10. هناك ضعف وتذبذب في التمويل لهذا البرنامج وهذا يعكس تجاهل الجهات المعنية عن الدور الهام لهذا البرنامج في المساهمة في الحد من الاثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على مشكلتي الفقر والبطالة.

الاجراءات المقترحة

-زيادة الدعم المالي الحكومي وغير الحكومي لهذا البرنامج لتمكين عدداكبر من الاسر.

-عقد برامج توعوية للمجتمعات المحلية حول دور هذه المشاريع في الحد من مشكلتي الفقر والبطالة.

-عقد برامج تدريبية مستمرة للاسر المستفيدة من هذاالبرنامج حتى تستطيع متابعة مشاريعها.

-عقد دورات تدريبية لموظفي وزارة التنمية الاجتماعية في مجال متابعة وتقيم المشاريع.

-رفد أقسام برنامج تعزيز الانتاجية في مديريات الميدان في العدد الكافي من الموظفين المدربين،وكذلك بالسيارات اللازمة للمتابعة.

-اعتماد نظام حوافز لموظفي المتابعة للوصول الى نتائج ايجابية من شأنها دعم استمرارية المشاريع.

-العمل على تنفيذ المشاريع للاسر المنوي تأهيلها بعد وجوددراسة جدوى كشرط اساسي ودراسة امكانية نجاح هذا المشروع ومدى استفادة الأسرة منه.

المراجــع

-الشناق،بركات محمود.(2007)."برنامج الأسر المنتجة الممول من وزارة التنمية الاجتماعية"،رسالة ماجستير،جامعة اليرموك،الاردن.

-شتيوي،موسى.(2001)."تقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية لقروض برنامج الأسر المنتجة وصناديق الائتمان النفذين من قبل وزارة التنمية الاجتماعية"،الامم المتحدة،نيويورك.

-قرعوش،عائشة حسن.(2008)."مشاريع التشغيل ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية"،رسالة ماجستير/جامعة اليرموك،الأردن.

-الرطروط،فوازتوفيق صالح.(2004)."الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرامج مشروعات توليد الدخل"،رسالة غير منشورة،جامعة الجزيرة،السودان.

-الحوامده،نجلاء مسلم.(2009)."المشاريع الصغيرة وتمكين المرأة"رسالة ماجستير،جامعة اليرموك،الاردن.

-النابلسي،محمد سعيد،(1994)،الاقتصاد الاردني،المشكلات والافاق،ورقة عمل حول المديونية وبرنامج التصحيح الاقتصادي،تحرير مصطفى حمارنة.

-تقارير وزارة التنمية الاجتماعية/مدريرية تعزيز الانتاجية2013.

-تقارير مديريات التنمية الاجتماعية،20013، (الطفيلة،اربد،عمان الشرقية).